



حصد الأنشطة البرلمانية للدائرة خلال دور الانعقاد الثالث

«اتجاهات»: 185 سؤالاً و126 رغبة و84 مقترحاً بقانون و34 تهديداً بالاستجواب في «الخامسة»

وصف «اتجاهات» النائب عبدالله النعيمي الأكثر طرحاً بمعدل 15 مقترحاً، ثم النائب محمد الحويطة بـ 14 مقترحاً، وفي الترتيب الثالث النائب أحمد مطيع بـ 12 مقترحاً، تلاه النائب حمود الحمدان بـ 11 مقترحاً، وفي المرتبة الخامسة النائب فيصل الكندري بـ 10 مقترحات، ثم النائب حمدان العازمي بـ 9 مقترحات، وفي الترتيب السابع النائب سعدون حماد بـ 8 مقترحات، وحل في الترتيب الثامن طلال الجلال بـ 5 مقترحات، وأخيراً ماضي الهاجري بمقترحين، ويذكر أن سيف العازمي لم يتقدم بمقترحات بقانون خلال دور الانعقاد الثالث.

الترقيات النيابية

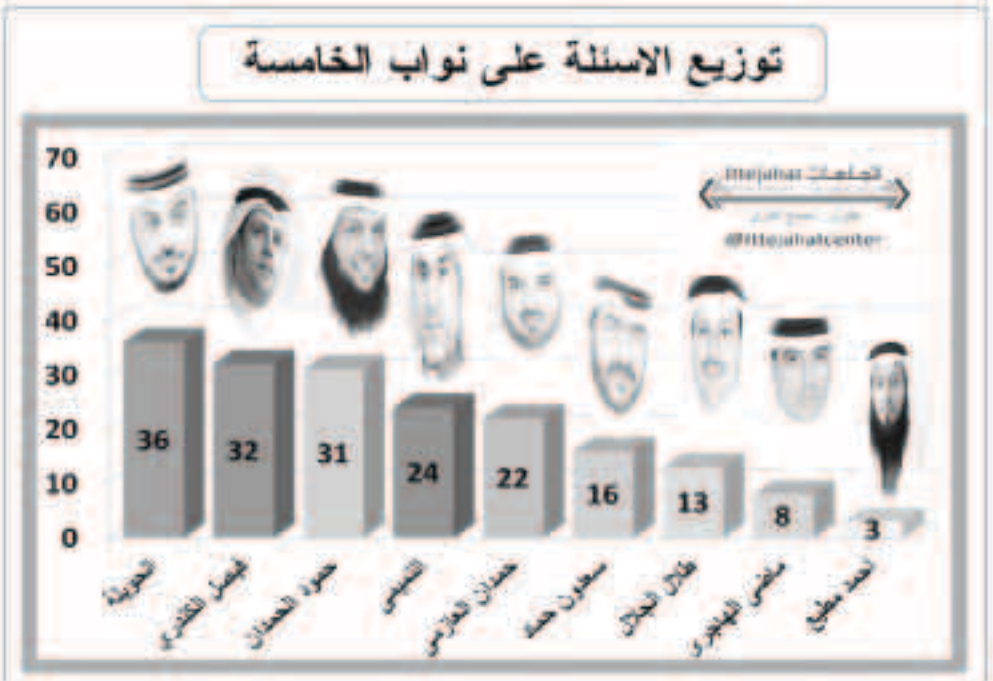
أوضح «اتجاهات» أن رغبات الخامسة بلغت 126 رغبة تصورتها قضايا الصحة بـ 24 مقترحاً، تلتها قضية التعليم بـ 16 رغبة، ثم البيئة التحتية بـ 14 رغبة، وفي الترتيب الرابع جاءت الترقيات النيابية بـ 10 مقترحات، وفي الترتيب الخامس جاءت الترقيات النيابية بـ 9 مقترحات، وفي الترتيب السادس جاءت الترقيات النيابية بـ 8 مقترحات، وفي الترتيب السابع جاءت الترقيات النيابية بـ 7 مقترحات، وفي الترتيب الثامن جاءت الترقيات النيابية بـ 6 مقترحات، وفي الترتيب التاسع جاءت الترقيات النيابية بـ 5 مقترحات، وفي الترتيب العاشر جاءت الترقيات النيابية بـ 4 مقترحات، وفي الترتيب الحادي عشر جاءت الترقيات النيابية بـ 3 مقترحات.

ولفت «اتجاهات» أن محمد الحويطة بعد أكثر نواب «الخامسة» تقدماً لرغبات لتقديم 72 مقترحاً من أصل 126، يليه سعدون حماد بـ 22 رغبة، ثم حمود الحمدان بـ 8 مقترحات، وتلاه في الترتيب الرابع مكرر النائب أحمد مطيع، وماضي الهاجري بـ 6 رغبات لكل منهما، تلاهما في المركز الخامس النائب عبدالله النعيمي، وفصل الكندري بـ 5 رغبات لكل منهما، بينما حل النائب طلال الجلال أخيراً برغبتين، في حين لم يقدم كل من سيف العازمي وحمدان العازمي أي رغبة نيابية خلال دور الانعقاد الثالث.

التهديدات بالاستجواب

وأشار «اتجاهات» أن نواب «الخامسة» أطلقوا 34 تهديداً بتفعيل آراء الاستجواب ضد الشيخ جابر المبارك و6 وزراء آخرين، منها 9 تهديدات لفصل الكندري و8 لعبدالله النعيمي و15 تهديداً لحمود الحمدان وأحمد مطيع وسعدون حمدان بواقع 5 تهديدات لكل منهم، بينما وجه كلا من طلال الجلال وحمدان العازمي تهديدتين بواقع تهديد واحد لكل منهما.

وبعد وزير النفط علي العمير الأكثر استهدافاً بتهديدات «الخامسة» بواقع 13 تهديداً، وتلاه في الترتيب الثاني وزير التعليم بدر العيسى بـ 5 تهديدات، في حين تساوى كل من رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والوزير السابق عبدالعزيز الإبراهيم في عدد التهديدات بواقع 3 تهديدات لكل منهما، وتساوى أيضاً كل من علي العبدوي وفهد الصبيح والشيخ سلمان الحمود في عدد التهديدات بواقع تهديدتين لكل منهما.



- حمدان العازمي يتصدر نواب دائرته في طرح القضايا يليه الكندري والحمدان ومطيع والحويطة والتميمي
- التدابير الأمنية تتصدر الاهتمامات والشؤون الإدارية في مقدمة الأسئلة والصحة والرغبات والاقتصاد في مقترحات القانون
- نواب قدموا 185 سؤالاً حول 26 قضية.. 9 منها نالت الاهتمام الأكبر وعلي العمير الأكثر استهدافاً
- محمد الحويطة يتفوق في الأسئلة والرغبات وعبدالله التميمي في مقترحات القانون
- 7 نواب اطلقوا 34 تهديداً ضد رئيس الحكومة و6 وزراء آخرين أبرزهم وزير النفط

الحمدان بـ 31 سؤالاً، وجاء في المرتبة الرابعة عبدالله النعيمي بـ 24 سؤالاً، ثم حمدان العازمي بـ 22 سؤالاً، ثم سعدون حماد بـ 16 سؤالاً، وجاء طلال الجلال في الترتيب السابع بـ 14 سؤالاً، وتلاه ماضي الهاجري بـ 8 أسئلة، وأخيراً أحمد مطيع بـ 5 أسئلة. وأوضح التقرير أن أسئلة الدائرة الخامسة استهدفت كل حكومة الشيخ جابر المبارك، وكان وزير النفط علي العمير الأكثر استهدافاً بواقع 39 سؤالاً، ثم علي العبدوي بـ 30 سؤالاً، ثم كل من الشيخ محمد خالد والوزير بدر العيسى بـ 22 سؤالاً لكل منهما، وتلاهها أسس الصالح بـ 9 أسئلة، ثم كل من الشيخ سلمان الحمود وفهد الصبيح بـ 8 أسئلة لكل منهما، والتدعي في الترتيب السادس بـ 6 أسئلة.

أكثر «اتجاهات» أن نواب الخامسة قدموا 84 مقترحاً بقانون خلال دور الانعقاد الثالث، حول 9 قضايا، تصورتها القضايا الاقتصادية بـ 16 مقترحاً، تلتها قضايا التعليم بـ 12 مقترحاً، ثم قضايا الإصلاح القضائي بـ 11 مقترحاً، ثم مكافحة الفساد بـ 10 مقترحات، وتلتها قضايا الشؤون الاجتماعية بـ 9 مقترحات، ثم قضايا الإسكان والعمل بـ 8 مقترحات لكل منهما، بينما جاءت قضايا التجنيس في الترتيب السابع بـ 6 مقترحات، وأخيراً جاءت قضايا الرياضة بـ 4 مقترحات.

محمد الحويطة بـ 14 قضية، وجاء التميمي في الترتيب السادس بـ 12 قضية، ثم سعدون حماد بـ 10 قضية، تلاه ماضي الهاجري بـ 10 قضايا، ثم طلال الجلال بـ 5 قضايا، ثم سيف العازمي بـ 4 قضايا.

الأسئلة النيابية وأشار التقرير أن إجمالي أسئلة الدائرة الخامسة بلغت 185 سؤالاً، حول 26 قضية، 9 منها نالت الاهتمام الأكبر وجاء في مقدمتها، قضايا الشؤون الإدارية بواقع 35 سؤالاً، ثم قضايا الشؤون الوطنية بواقع 17 قضية جماهيرية، ثم

لغثارت مسائية، وتناول ملف الأخطاء الطبية.

الأكثر أهمية

وكشف «اتجاهات» عن نتائج مؤشر الأكثر أهمية بين نواب «الخامسة» وذلك حسب طرح القضايا الأكثر جماهيرية بين المواطنين خلال دور الانعقاد الثالث، وقد تصدر حمدان العازمي القائمة بـ 26 قضية، تلاه فيصل الكندري في الترتيب الثاني بـ 23 قضية، ثم حمود الحمدان بـ 21، وتلاه أحمد مطيع بـ 17 قضية جماهيرية، ثم

الدين عن تقديم البرامج الإنعاشية، وتقديم التهانئ والتبريكات للصحف الكويتية في ذكرى انطلاقها، العمل والعمل: حلت في المرتبة السابعة بمعدل مناقشات بلغ 8 قضايا، دارت حول العمالة الوافدة، واستقرار قرار السفارة الهندية فرض كفالات بتكيسة لاستقدام العمالة المنزلية، والتعيينات والترقيات في هيئة مكافحة الفساد. الخدمات الصحية: جاءت عبر 7 قضايا متنوعة دارت حول افتتاح مركز الرعاية الصحية، وتوسعة مستشفى العدان، وفتح المختبرات

الإنفاق، وفرض تنويع مصادر الدخل، وسبل مواجهة غلاء الأسعار. وأدوات تشيئة السياحة، فضلاً عن مناقشات البديل الاستراتيجي، وزيادة اكتتاب الكويت في المؤسسات الدولية، والخطوة السنوية، وتدابير إلغاء منافسة المطار، والبورصة. مكافحة الفساد: حلت قضايا الخاصة بجهود مكافحة الفساد باهتمام واسع من نواب الخامسة وجاءت بالترتيب الخامس بواقع 11 قضية فرعية، حول طلب تشكيل لجنة تحقيق في تجاوزات المجلس الوطني للثقافة والفنون، وطلب لائحة العامة، وطلب للتحقيق في أسباب خسارة القضايا الخاصة بأعمال العام، ومواجهة الفساد في مؤسسة الموانئ الكويتية ومؤسسة التأمينات.

الشؤون الاجتماعية: حلت في الترتيب الخامس مكرر بواقع 11 قضية فرعية تحدث فيها غالبية النواب عن سبل المحافظة على الأخلاق وعبادات المجتمع، ومناقشة أدوات محاربة السرقة والشعوذة، ومستوى فاعلية جمعيات النفع العام، ودعوة الحكومة لمحاربة الظواهر الغريبة على المجتمع، والمطالبة بعدم وقف المساعدات الاجتماعية للمتزوجات من غير كويتي.

الإعلام: جاء بالترتيب السادس بـ 9 قضايا فرعية، تحدث فيها النواب عن آليات عمل قانون الإعلام الإلكتروني، وإدانة قرار وقف رجال

التعليم: حل في الترتيب الثاني في اهتمامات نواب «الخامسة» بواقع 19 قضية فرعية تنوعت بين التعرض لأسباب استمرار أزمة القبول الجامعي، والتعليق على تصريحات الوزير بدر العيسى حول نقاشي الطلبة في التعليم التطبيقي، وإلغاء الوزن النسبي، والرسوم الزائدة في التعليم الخاص، وزيادة تخصصات البعثات التعليمية، وتعديل مواعيد اختبارات الدور الثاني.

القوانين والتشريعات: جاءت في الترتيب الثالث بواقع 16 قضية فرعية لقوانين عدة منها: حماية الطفل، ومن يباع بيته، والتجنيد الإنشائي، والتأمين الصحي للمتقاعدين، والعمالة المنزلية، وجهاز المراقبين الماليين، وشركة المواشي، والهيئة العامة للثروة السمكية، وتحرير الشعوذة، ومنع الاختلاس، والإعلام الإلكتروني، وجميع السلاح، والمديونيات الضعيفة، والي أو شي، والهيئات الرياضية، وحماية البيئة.

الملفات الاقتصادية: جاءت في الترتيب الرابع من اهتمامات بـ 14 قضية، تناول فيها النواب تدابير زيادة أسعار الديزل، وآليات ترشيد

